

# السياسات التنموية في ماليزيا

أ. وفاء لطفي\*

---

\*مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية - جامعة ٦ أكتوبر، وباحثة دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية  
جامعة القاهرة.

## مقدمة:

منذ حصول ماليزيا على الاستقلال، تحولت ماليزيا من دولة زراعية تقوم ببعض التعدين للتصدير إلى دولة صناعية ٨٢% من صادراتها منتجات مصنعة. ارتفع فيها مستوى دخل الفرد من ٣٠٠ دولار أمريكي إلى ما يزيد على ٤٠٠٠ دولار أمريكي، مع زيادة مع زيادة تعداد سكانها من ٥ ملايين إلى ٢٥ مليوناً وفقاً لتقديرات ٢٠٠٨.

فقد انشغلت ماليزيا منذ حصولها على الاستقلال دون توقف في عملية بناء الدولة وكيفية تعزيزها، وبقدر ما كانت البلاد تطمح لأن تصبح دولة كان التركيز الوطني ينصب دائماً على الملايو، كما أن الدستور كرس أولوية مكانة الملايو في عدد من القوانين والسياسات<sup>(١)</sup>.

وتعد فترة حكومة محاضير محمد (١٩٨١-٢٠٠٣)، هي الفترة التي شهدت انطلاقة النموذج التنموي للتنمية<sup>(٢)</sup>، حيث نجح في بلورة رؤية واضحة المعالم للتنمية، بحيث شملت كل الأبعاد (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية). إذ قدم تصوراً متكاملًا للتنمية الاقتصادية مما أتاح له إرساء دعائم الاقتصاد القوي<sup>(٣)</sup>. كما أكد محاضير محمد على أهمية دور الدولة في التنمية الاقتصادية. فعلى **الصعيد السياسي**، أكد محاضير على خصوصية الديمقراطية الماليزية التي تستند إلى المنظومة القيمية الغربية بقدر ما تستقى ممارساتها من القيم الآسيوية التي تتعارض في كثير من مفردتها مع الديمقراطية الغربية. وفي هذا السياق أكد على أولوية تحقيق الاستقرار السياسي على بعض الممارسات السياسية. وعلى **الصعيد الثقافي**، أكد على أهمية التحررية الثقافية التي تبذرت عبر التعددية الثقافية في المجتمع الماليزي فإلى جانب لغة المالاي (السكان الأصليين للبلاد)، لم يغفل لغات الأقليات العرقية الأخرى في البلاد.

وعليه، فثمة عدة استراتيجيات اتخذتها الدولة الماليزية في التعامل مع المجتمع متعدد الأعراق، فمنذ حدوث الاضطرابات العرقية التي عصفت بالبلاد في ١٣ مايو ١٩٦٩، قامت الحكومة

(١) - دانيال برومبيرغ، عمر سعيد الابوي (مترجم)، **التعدد وتحديات الاختلاف للمجتمعات المنقسمة وكيف تستقر**، (بيروت، دار الساقى، الطبعة الأولى، ١٩٩١)، ص ٣٦٢.

(٢) - <https://www.CIA.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/my.html>

(٣) - عبد المنعم سعيد، **مره أخرى عملية اختراق ماليزيا**، جريدة الأهرام، السنة ١٢٧، ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٣.

بإعادة هيكلة المجتمع الماليزي من خلال إتباعها لعدة سياسات. إذ قامت بوضع مجموعة من المبادئ تمثل الرابطة التي تجمع بين كافة أعراق المجتمع الماليزي وهي (الإيمان بالله، احترام الملك والوطن، احترام الدستور، سيادة القانون والتقدير المشترك والاحترام المتبادل). كما قامت بوضع مجموعة من السياسات التي تشكل ركيزة أساسية لخطط التنمية في البلاد، جاءت في مقدمتها السياسة الاقتصادية الجديدة، كسياسة أساسية لإعادة هيكلة المجتمع ومن ثم تحقيق التقدم التنموي الاجتماعي والاقتصادي. وإن كانت قد انطلقت من أسس عرقية ترتبط بتحسين وضع أفضل للسكان الأصليين والمالاي بصفة خاصة. إذ كان هناك فروق كبيرة في الوضع الاقتصادي بين الملايو (السكان الأصليين) من جانب، وبين الصينيون والهنود من جانب آخر. لذا، تم صياغة السياسة الاقتصادية الجديدة، لتصحيح هذا الخلل.

## أهم السياسات التي قادت حركة التنمية في المجتمع الماليزي متعدد الأعراق

اعتنقت ماليزيا بعد حصولها على الاستقلال مباشرة في ١٩٥٧، سياسة تتأدى بالتنمية الريفية وتنمية الصناعات صغيرة الحجم. إذ حددت ملامح هذه السياسة في الخطة الخمسية الأولى في الفترة (١٩٥٦-١٩٦٠) والخطة الخمسية الثانية في الفترة (١٩٦٧-١٩٦٥). وبعد مرور عشر سنوات بدأت سياسة التنمية الريفية تؤتي ثمار إيجابية، وبدأت الصناعات الموجهة للتصدير تحل محل الصناعات القائمة على الإحلال محل الواردات. وفي الفترة (١٩٦٦-١٩٧٠) وضعت الخطة الخمسية الثالثة أسس التحول من صناعات إحلال محل الواردات للصناعات الموجهة للتصدير. ولحق بها بعد ذلك رسم وتنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة لمدة عشرين عاما (١٩٧١-١٩٩٠) والتي تزامنت مع بدء تنفيذ الخطة الماليزية الرابعة (١٩٧١-١٩٧٥). والتي كان الهدف الأساسي منها ضمان استمرار الوحدة الوطنية وذلك من خلال تحقيق القضاء على الفقر، وإعادة هيكلة المجتمع<sup>(١)</sup>. ومع تطبيق هذه السياسة اعتمد الاقتصاد الماليزي على رأس المال الداخلي والخارجي حتى ١٩٩٠<sup>(٢)</sup>.

### ١- السياسة الاقتصادية الجديدة (New Economic Policy (NEP)

فقد أكدت أحداث ١٣ أيار/مايو ١٩٦٩، على تحسين الأوضاع الاقتصادية الماليزية عامة والعمل على معالجة قضية الفقر، مع إعطاء الأولوية للملايو لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية<sup>(٣)</sup>.

وعليه، جاء تون عبد الرزاق (رئيس وزراء ماليزيا الثاني) بروثيه طموحة لوضع حد للتمايز الاقتصادي بين العرقيات الثلاث (المالاي، الصينيين، الهنود) أطلق عليها السياسة الاقتصادية الجديدة .New Economic Policy (NEP)

" قامت حكومة ماليزيا بصياغة السياسة الاقتصادية الجديدة التي أعطت الحكومة سلطة إعادة تشكيل الاقتصاد لتوزيع الثروة والفرص الاقتصادية بما هو أقرب للتساوي. هناك تفرقة إيجابية لصالح العرق الأضعف اقتصادياً في الغالب الملايو ولصالح أعراق السكان الأصليين الأخرى"<sup>(٤)</sup>.

(١) -بازم عثمان، استراتيجية التصنيع في ماليزيا، في: كمال المنوفي، جابر سعيد عوض (محرران)، مرجع سابق، ص ١٩٣.

(٢) - هدى ميتكس، العلاقة بين التنمية والديمقراطية في ماليزيا، في: كمال المنوفي، جابر سعيد عوض (محرران)، مرجع سابق، ص ٢٢٥.

(٣) - المرجع السابق، ص ٢٢٥-٢٢٦.

(٤) - محاضير محمد، تجربة ماليزيا: استخدام المساواة الاجتماعية كقائمة لنمو الأعمال، خطاب أمام غرفة التجارة والصناعة الفلبينية في مانيلا بالفلبين، في ٥ أكتوبر ٢٠٠٤، في: عمر الرفاعي، مرجع سابق، ص ١٦٠.

إذ تم إعلانها في ١٩٧٠، وتم شملها في الخطة المالية الثانية (١٩٧١ - ١٩٧٥)، ثم توسعت في إطار الخطة المنظورة للفترة من (١٩٧١ - ١٩٩٠)، ضمن الاستعراض الخاص بالخطة المالية الثانية.

## ٢ - سياسة التنمية القومية (NDP) National Development Policy

بعد انتهاء السياسة الاقتصادية الجديدة عام ١٩٩٠ بادر محاضير محمد في استحداث سياسة جديدة للتنمية عرفت بسياسة التنمية القومية<sup>(١)</sup>، وقد كانت هذه السياسة بمثابة استمرار لأهداف وغايات السياسة الاقتصادية السابقة عليها<sup>(٢)</sup>.

" منذ عام ١٩٧٠، كانت ماليزيا تعيد بناء اقتصادها بنشاط حتى تعطي كل مجتمعا نصيباً عادلاً من ثروة البلاد، وتم وضع "السياسة الاقتصادية الجديدة" منذ عام ١٩٧٠، واتبعت "سياسة التنمية القومية" في عام ١٩٩٠، وكان الغرض من "سياسة التنمية القومية" هذه تعزيز توازن الحالة الاقتصادية الجيدة للمجتمعات المختلفة، مع التركيز هذه المرة على الكيف اولا ثم الكم"<sup>(٣)</sup>.

إذ جاءت في إطار التوجه القومي الطموح الذي وضعت محاضير محمد خلال افتتاح اجتماع المجلس التجاري الماليزي في ٢٨ فبراير ١٩٩١، تحت شعار رؤية ٢٠٢٠، والتي تهدف إلى الانتقال بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول ٢٠٢٠<sup>(٤)</sup>.

" رؤية ٢٠٢٠ هي خطة لثلاثين سنة، لا تحدد فقط الهدف ولكن أيضاً الإستراتيجيات والخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيقه. رؤية ٢٠٢٠ هي بالطبع حول تحول ماليزيا إلى دولة متقدمة بطريقتها قبل حلول عام ٢٠٢٠، أي أن تصبح بقدر ثراء وبقدر تصنيع الدول الصناعية المتقدمة، بدون خسارة أي من شخصيتنا الأخلاقية أو ثقافتنا أو إيماننا الديني"<sup>(٥)</sup>

(١) - عادل الجو جري، مرجع سابق، ص ١١١.

(٢) -Mahathir Mohamed. The way forward, op. cit.,p2.

(٣) - موسوعة محاضير محمد، الكتاب الخامس، مرجع سابق، ص ١٣.

(٤) -Malaysia, Ministry Of Foreign Affairs, Vol 32,1999,Pp 28-29.

(٥) - محاضير محمد، رؤية لعام ٢٠٢٠: الاقتصاد والتنمية والوصفة الماليزية، خطبة أقيمت في منتدى جدة الاقتصادي، جدة، السعودية، ١٨ يناير ٢٠٠٤. في عمر الرفاعي، مرجع سابق، ص ٨٦.

وقد قدم محاضير محمد تصور بشأن استراتيجية التنمية في ماليزيا، في الرؤية التي أعلن عنها في فبراير ١٩٩١ تحت عنوان "vision 2020"، والتي حدد عناصرها في أربع وهي<sup>(٢)</sup>:

- (١) القومية الماليزية التي تقوم على تقوية الشعور بالدولة الماليزية- لدى جميع الأعراق في المجتمع لكي يلتقي الجميع حول وعى واحد بالعيش المشترك بين عرقيات المجتمع الماليزي.
- (٢) تقديم نموذج للتنمية الرأسمالية يشجع المشروعات الخاصة، ومن ثم يسعى إلى جذب الاستثمار الاجنبي وبتجه إلى التصنيع وتطوير تكنولوجيا المعلومات ويسعى للتحرك شرقاً لكي يمكننا الاستفادة من الخبرات اليابانية والكورية أيضا.

وتجدر الإشارة إلى أن الأسباب التي دفعت ماليزيا لاختيار الشرق باتجاه "اليابان وكوريا الجنوبية" كمحطة استراتيجية في خطتها التنموية ابتداء من عام ١٩٨١ حتى ١٩٩١، هو خلق جيل جديد من الشعب الماليزي قادر على مواكبة التطورات الصناعية الحديثة من خلال الالتزام بالأخلاقيات المهنية لقيمة العمل وأتباع السياسة المنهجية في التصنيع وإيجاد كفاءات اقتصادية متطورة متميزة وفي الوقت نفسه وضع سياسات مالية ونقدية واقتصادية تراعي خصوصية الظروف الماليزية في كافة المجالات. كل ذلك أمكن تحقيقه من خلال اعتبار اليابان بمثابة "الأب الروحي" لدول جنوب شرق آسيا والمدافع القوي عن حقوقها في مواجهة المواقف الغربية والأمريكية. وبالرغم من الفشل والانهيال الذي أصابا الحياة الاقتصادية في اليابان خلال حقبة ما يمكن أن نطلق عليها عنق الزجاجة، إلا أن ذلك لم يمنع ماليزيا من التواصل الاقتصادي والتكنولوجي مع اليابان لاعتبارات أهمها أن الأخيرة دولة تعتمد سياسة العمل وفق نظام المؤسسات، مما يؤهلها لتكون المرجعية والمحطة الأساسية.

وعليه، لم تأت تجربة ماليزيا الحضارية والتكنولوجية والاقتصادية من فراغ بقدر ما هي نتاج جهد القيادة الماليزية وعلى رأسها الدكتور محاضر محمد، فاليابانيون عند محاضير محمد شعب يحرص على تبنى وحماية قيم العمل بصورها المختلفة. ومن ثم كانت المصالح مشتركة بين ماليزيا واليابان التي وجدت في الأولى فرصة لاستغلال الأيدي العاملة الرخيصة فيما كانت تهدف ماليزيا

(٢) - كمال المنوفى، جابر سعيد عوض (محررون)، النموذج الماليزي...، مرجع سابق، ص ص ١٠-١١.

للحصول على موطن قدم في تحقيق نقلة صناعية على المدى الطويل، وفعلاً كان ذلك بفضل سياسة محاضر الذي استطاع أن يقدم نهضة تنموية متميزة اعتمدت الخلط بين التطورات العصرية والقيم الإسلامية الشاملة مع رفض تطبيق المفاهيم التنموية الغربية التي لا تتماشى وخصوصية الظروف الاقتصادية والاجتماعية والدينية لماليزيا، مع الإيمان بضرورة استنساخ ما يمكن أن يحقق للمجتمع الماليزي التنمية الحقيقية الفعالة، فكانت سياسة الاتجاه شرقاً إلى اليابان. لذلك نجد محاضر كان دائم التأكيد على الدور المهم الذي تلعبه اليابان في كافة الأزمان ومع جميع التيارات والأجناس حتى في هذه الأوقات التي تجاوزت فيها ماليزيا مراحل التنمية الأساسية.

(٣) الأهتمام بدور الإسلام باعتباره قوة دفع للتنمية في ماليزيا والوصول إلى صياغة تحقيق التعايش بين الإسلام والتكنولوجيا المعاصرة عن طريق تشجيع بناء مؤسسات اقتصادية وتعليمية إسلامية.

(٤) التركيز على الدور القوي للدولة في الاقتصاد والسياسة، فالخصخصة لا تعنى عنده، انسحاب الدولة من النشاط العام ولكنها تعنى تحول دور الدولة لتكون الدولة الرشيدة القادرة على التخطيط. إذ ارتبط ذلك بمفهوم الدولة التنموية "Developmental State" وحسب هذا المفهوم تضطلع الدول بدور فعال يقترن بالالتزام بقضية التنمية.

وعليه، قد استطاع الاقتصاد الماليزي من خلال سياسة التنمية القومية تحقيق معدل نمو سنوي بلغ ٩,٢% خلال الفترة من ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٧، وهو المعدل الذي فاق معدل النمو خلال عقدي السبعينات والثمانينات، وقد صاحب عملية النمو انخفاض في معدل التضخم وزيادة حقيقية في متوسط دخل الفرد وانخفاض مستويات الفقر، الأمر الذي أدى إلى رفع مستوى المعيشة للأفراد في المجتمع الماليزي<sup>(١)</sup>.

فمنذ التسعينيات، والدولة الماليزية تواجه المزيد من الجهود، لكي تقضى على الفقر المدقع. إذ توضح المؤشرات أن مستوى الفقر يتجه إلى الانخفاض بصورة كبيره.

(١) - كمال المنوفى، جابر سعيد عوض، (محررون)، مرجع سابق، ص ٢٤٤.

وقد أتضح، من خلال الدراسات التي قامت بها الحكومة أن التنمية السريعة والنمو الاقتصادي المتزايد ساهما في تراجع معدلات الفقر. إذ انخفضت نسبة عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر من ٤٩,٣ إلى ١٧% . وأتضح أيضا أن أكثر الماليزيين فقرا هم من الأفراد الأكبر سنا من جانب، ومن يقيمون في المناطق التي لا تستفيد من برامج التنمية من جانب آخر.

جدول يوضح الإنجازات التي حققتها الحكومة للقضاء على الفقر في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩<sup>(١)</sup>

١٩٩٩			١٩٩٠			البيان
الاجمالي	الريف	الحضر	الاجمالي	الريف	الحضر	
٧,٥	١٢,٤	٣,٤	١٦,٥	٢١,١	٧,١	نسبة الفقر (%)
٣٥١,١	٢٦٤,٣	٨٦,٨	٥٧٤,٥	٤٩٢,٥	٨٢	الفقراء من مالكي المنازل
١,٤	٢,٤	٠,٥	٣,٩	٢,٥	١,٣	نسبة الفقر المدقع (%)
٦٤,١	٥٠,٦	١٣,٥	١٣٧,١	١٢١٦	١٥,٥	الفقراء المدقعين من مالكي المنازل
٤,٦٨١,٥	٢,١٣٣,٥	٢,٥٤٨,٠	٣,٤٨٦,٦	٢,٣٣٧,٣	١,١٤٩,٣	العدد الاجمالي لمالكي المنازل

يتضح من خلال هذا الجدول انخفاض نسبة الفقر في الحضر خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٩. حيث بلغت في الريف ثلاثة أمثال نسبة الحضر، كما بلغ المعدل الكلي للريف والحضر ١٦,٥%. وبالرغم من ذلك تراجع معدلات الفقر في كلا من الريف والحضر طبقا لأرقام ١٩٩٩. إذ ظلت هناك فجوة كبيرة في الريف بنسبة ١٢,٤% وفي الحضر بنسبة ٣,٤% فقط.

كما ارتفعت نسبة الفقر من مالكي المنازل في الريف عن الحضر في ١٩٩٠، حيث بلغت ٦:١ بينما انخفضت إلى ٣:١ في عام ١٩٩٩. هذا بالإضافة إلى ارتفاع عدد الفقراء المدقعين من مالكي المنازل في الريف عنها في الحضر بنسبة كبيرة. إذ وصلت إلى ١٨:١ في ١٩٩٠ بينما تضاعلت هذه النسبة حيث وصلت إلى ٤:١ في ١٩٩٩.

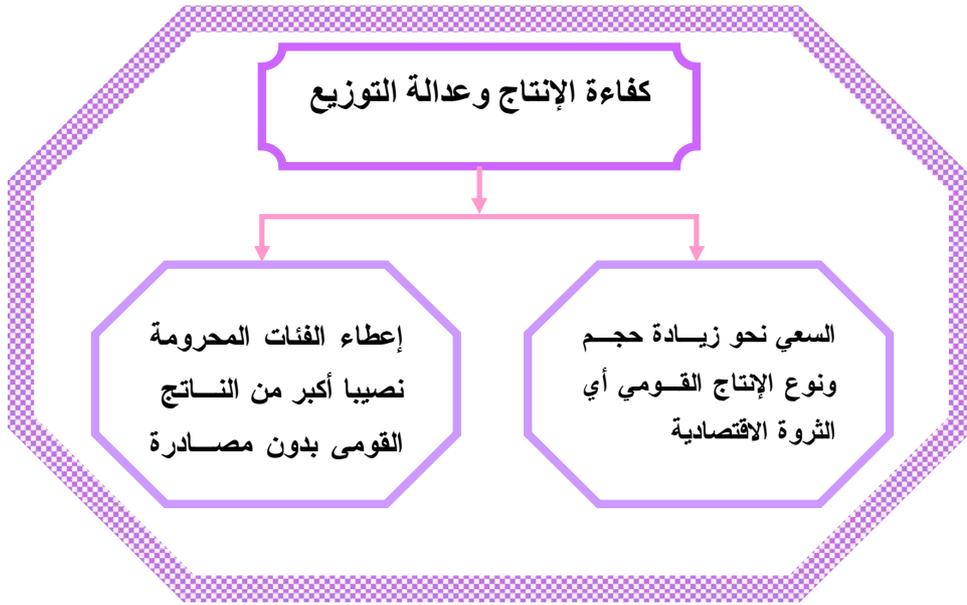
مما سبق يتضح أن سياسة التنمية القومية حققت الهدف المرجو منها رغم وجودها في إطار دولي رافض لتطبيق دولة إسلامية ذات توجهات غير ليبرالية لعملية التنمية اعتمادا على الذات. إذ

(١) - ماجدة على صالح، البعد الاجتماعي في النموذج الماليزي للتنمية، في: كمال المنوفى، جابر سعيد عوض، النموذج الماليزي للتنمية، مرجع سابق، ص ص ٢٧١-٢٧٣.

استطاعت الدولة تحت قيادة محاضير محمد تحقيق معدلات نمو مرتفعة بلغت ٨٠% في الفترة من ١٩٨٧-١٩٩٦ تعتبر من أعلى معدلات النمو على المستوى العالمي في تلك الفترة خاصة إذا وضعنا في الاعتبار بقاء معدل التضخم عند مستويات منخفضة<sup>(٢)</sup>.

وعليه، عمل محاضير محمد، وفي إطار سياساته إلى تقوية المركز المالي للدولة، ومن ثم الموازنة بين سياسات التكيف الهيكلي التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية وبين المشروعات التنموية الخاصة بدولته. إذ قام بخصخصة القطاعات الصناعية والاقتصادية المهمة في الدولة، وقام ببيعها بإعفاءات وتسهيلات للماليزيين، ورفض بيعها للأجانب، لكنه لم يمانع المستثمرون من الأجانب إقامة مشروعات جديدة في الدولة الماليزية.

### شكل يوضح توزيع الثروة لدى محاضير<sup>(٢)</sup>



وطبقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤، تعتبر ماليزيا نموذجا للبلد المتعدد الأعراق الذي حقق نجاحات مثيرة الإعجاب، وقادته صيغة التعدد داخل الدولة. إذ أصبحت "عاشر دولة على مستوى العالم، من حيث النمو الاقتصادي بين عامي ١٩٧٠-١٩٩٠، وهي السنوات التي طبقت خلالها الدولة الماليزية خطة التنمية الطموحة<sup>(٣)</sup>.

(٢) - جابر سعيد عوض، محاضير محمد وقضية التعددية...، في: الفكر السياسي لمحاضير محمد، مرجع سابق، ص ص ١٩٤-١٩٥.

(٣) - هذا الشكل من إعداد الباحثة، بالرجوع إلى البيانات الواردة في: عادل الجوجري، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٣) - المرجع السابق، ص ص ١٦-١٧.

وقد أكدت خطط التنمية للحكومة الماليزية منذ أوائل التسعينيات على بعد زيادة النمو الاقتصادي بصورة واضحة مع عدم تحديد سقف زمني لتحقيق هدف إعادة الهيكلة وما يرتبط به من زيادة ملكية البوميوترا إلى ٣٠%، وظهر ذلك في سياسة التنمية القومية (NDP) المرتبطة برؤية محاضير محمد لماليزيا ٢٠٢٠، كدولة صناعية متقدمة ذات دخل مرتفع بحلول عام ٢٠٢٠<sup>(١)</sup>.  
مما سبق يمكن حصر أهم الاستراتيجيات التي اتخذتها الدولة لإدارة المجتمع متعدد الأعراق في ثلاث محاور رئيسية<sup>(٢)</sup>:

### أولاً: المحور الثقافي:-

فقد استطاعت الحكومة تحقيق التوازن بين حماية حقوق المسلمين وحماية حقوق غير المسلمين، مع مراعاة التكوين العرقي- الديني المتنوع في المجتمع الماليزي، وقد سبق القول إن الإسلام دين الغالبية العظمى من الماليزيين، في حين يدين الغالبية العظمى للهنود بالهندوسية، والصينيين يدينون بالكونفوشية، من حيث يعتبرونها نظام حياة، وطريقة عيش أكثر من كونها معتقدات دينية كما أكدت الحكومة على أهمية لغة الملاي كلفة قومية، ومن ثم تبني إجراءات وسياسات لتعزيز وضع البهاس ملايو كلغة ماليزيا وأساس للوحدة القومية، وعلى الرغم من ذلك إلا أن الحكومة لم تقف إمام استمرار اللغات والهجات غير الملايوية في البلاد، وخير دليل على ذلك، استمرار المدارس الصينية والتاميلية، ووجود صحف صينية وهندية وغيرها من المظاهر. هذا بالإضافة إلى قيام الحكومة بمواجهة الآثار السلبية المحتملة للتحوّل الحضري والتنمية الاقتصادية وجهود التحديث والعلومة. إذ ظهر ذلك في الخطة الماليزية الثامنة في الفترة من (٢٠٠١-٢٠٠٥)، والتي ركزت على مواجهة القضايا الاجتماعية وتعزيز القيم الأخلاقية الإيجابية كجزء من متطلبات التنمية في إطار رؤية ٢٠٢٠.

وعليه، فقد استطاعت الدولة الماليزية أن تجعل من التعدد العرقي والطائفي عامل قوة في كثير من الأحيان للجسد الاجتماعي وأيضاً السياسي، وفق ضوابط محددة. فقد استطاع محاضير

(١) - محاضير محمد، رؤية عام ٢٠٢٠ الطريق للإمام، في: عمر الرفاعي، خطابات محاضير محمد مرجع سابق، ص ١٩٩-

٢٠١.

(٢) - مصطفى محمود منجود، المتغير الثقافي والتنمية في ماليزيا، في: كمال المنوفى، مرجع سابق، ص ٧٦.

محمد الحفاظ على هذا، حين اتبع سياسة شد الأطراف العرقية إليه، بسياسة التوازن في التعامل مع الأعراق المختلفة للمجتمع الماليزي، وأيضا إتباع سياسة عدم محاباة بعض الأعراق على حساب الأعراق الأخرى، وسياسة إرضاء كل الأعراق داخل المجتمع متعدد الأعراق، وذلك وفق مبدئه في أن إرضاء جميع الأعراق حال توزيع العوائد التنموية، هو إقرار بالمساواة بين عرقيات المجتمع الماليزي<sup>(١)</sup>.

وعليه، تعكس التجربة الماليزية قدرة القيادة على الاستجابة لمطالب الجماعات العرقية المكونة للمجتمع الماليزي.

### ثالثا: المحور الاقتصادي:-

نتيجة لأحداث مايو ١٩٦٩، والتي فسرت في إطار عرقي بالأساس، حيث تم الربط بين هذه الأحداث وبين انتشار الفقر لدى المالاي (السكان الأصليين للبلاد). ومن ثم سخط المالاي، نتيجة غياب التوازن الاقتصادي بين الجماعات العرقية آنذاك. وكاستجابة لهذه التحديات، تبنت الحكومة الماليزية بقيادة تون عبد الرزاق السياسة الاقتصادية الجديدة (New Economic Policy (NEP)، والتي كانت تهدف إلى تقليل الفقر، ومن ثم القضاء على زيادة مستويات الدخل وفرص العمل والتوظيف لجميع الماليزيين، بغض النظر عن الاعتبارات العرقية، وإعادة عملية هيكلية المجتمع الماليزي لمعالجة الاختلالات الاقتصادية بين العرقيات المكونة للمجتمع الماليزي، على النحو الذي يضعف التلازم بين الانتماء العرقي والدور الاقتصادي. وعليه، حددت الخطة الإطارية (OPP) للفترة من (١٩٧٠-١٩٩٠) عدة أهداف سواء في مكافحة الفقر أو في مجال إعادة هيكلية المجتمع كما أتضح من قبل. ومن ثم، شهدت ماليزيا نموجا للدور الاقتصادي التدخلي للدولة لإعادة الهيكلية الاجتماعية، حيث عملت الدولة على تحسين المستويات المهنية والتعليمية للمالاي (لاسيما أن الهدف الأساسي من إعادة الهيكلية يكمن في إيجاد طبقة ملايوية رأسمالية قوية). ونتيجة لذلك تبنت الدولة

(١) - أنظر: إدارة التعدد العرقي بوجه عام في ماليزيا في

مجموعة من السياسات التفضيلية تجاة المالاي، من خلال تقديم مساعدات مالية والتسهيلات الإنمائية، بالإضافة إلى توفير فرص تدريبية وتعليمية داخل الدولة وخارجها.

وقد كانت هذه الخطة الاستراتيجية العشرينية والتي تهدف إلى خلق موازنة اقتصادية بين الصينيين، الذين يسيطرون على منافذ الثروة، ويشكلون ثلث سكان ماليزيا، والملايويين الذين يعيشون على منتجات الهامش الزراعي الريفي، ويشكلون نصف السكان تقريباً. فمبدأ إعادة الموازنة الذي انطلقت منه الحكومة الماليزية كان يقوم على معادلة تقضي بتوسيع الثروة الاقتصادية وأوعيتها، ثم إعطاء الأولوية للكتل المهمشة، مع صيانة الكسب الذي حقته القطاعات صاحبة الحظ الأوفر. وفي ضوء هذه المعادلة المستحدثة ذات القاعدة العريضة ارتفع نصيب الملايو بين في الثروة الاقتصادية من ٢,٤% إلى ٣٠%، ولأزمه ارتفاع نسبي طفيف في نصيب الكتل غير الملايوية (الصينيين والهنود) من ٣٤,٣% إلى ٤٠%، وبينما تم خفض نصيب الأجانب المستثمرين من ٦٣,٣% إلى ٣٠%. وبهذه المعادلة الخلاقة تمّ خلق قاعدة صلبة للاستقرار السياسي صاحبها استقرار اقتصادي.

مما سبق يمكننا القول بأن التحول الاقتصادي في ماليزيا مر بثلاث مراحل من النمو الاقتصادي، **المرحلة الاولى** من ١٩٥٧ حتى ١٩٦٩، والتي كانت تعتمد في الأساس على السلع الأولية البدائية، حيث ظلت ماليزيا ولمدة طويلة تعتبر أكبر بلد منتج ومصدر في العالم للمطاط وزيت النخيل والقصدير والأخشاب الاستوائية غير الصنوبرية، **المرحلة الثانية** من ١٩٧٠ وحتى ١٩٩٠ تقريباً، حيث بدأ التصنيع وبدأت بالتالي السلع المصنعة تتفوق على جميع السلع في صادرات ماليزيا. **المرحلة الثالثة** للنمو من ١٩٩٠ وما بعدها، وهي الحقبة من الزمن لرؤية الماليزيين حتى ٢٠٢٠ والتي تهدف إلى تحويل ماليزيا إلى دولة متقدمة تقدما تاما في ٢٠٢٠، وستستمر هذه المرحلة من النمو في الاعتماد الأساسي على التصنيع<sup>(١)</sup>.

(١) - محاضير محمد، **المعجزة الآسيوية: أسطورة أم حقيقة**، ورقة مقدمة في افتتاح منتدى ماليزيا - الولايات المتحدة لتكنولوجيا المشاريع التجارية في سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة في ٢٠مايو ١٩٩٦، في: موسوعة الدكتور محاضير محمد، الكتاب الخامس، بعنوان: "ماليزيا"، مرجع سابق، ص ٢٤٢.